وكانت الخطوة الثانية عقده لسلسلة من اللقاءات مع بعض زعماء المناطق. وبينهم بعض المعروفين بولائهم العلني لمنظمة التحرير الفلسطينية (دافار، ١٧/٨/١٩٨١).

وعلى صعيد التطبيق العملي، فقد ألغيت الحواجز التي كانت قائمة، منذ سنوات طويلة في مداخل قطاع غزة، وهي الحواجز القائمة بين القطاع وحدود اسرائيل سنة ١٩٤٨، في ايرز ناحال وكيرم شالوم (عل همشمار، ١٦/٨/١٩٨١).

ردود الفعل الاسرائيلية على مشروع شارون

كان عدم تجاوب سكان المناطق المحتلة مع مشروع الحكم الذاتي، وعدم موافقتهم على الاشتراك في المفاوضات الأولى حول هذا المشروع، من الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات. واسرائيل الآن تواجه، كما يبدو، ضغوطاً، مصرية وأميركية، لتقديم مقترحات جديدة، قبل استئناف هذه المفاوضات، من شأنها أن تحقق تقدماً. وتتوقع اسرائيل ازدياد هذه الضغوط مع استئناف المفاوضات خلال الأشهر المقبلة. واسرائيل، كما يبدو أيضاً، لها مصلحة في تحقيق تقدم ما على صعيد هذه المفاوضات، خصوصاً وأن انسحابها النهائي من سيناء أصبح قريباً، وربما إزدادت الضغوط المصرية عليها، بعد انتهائه في نيسان (أبريل) المقبل. والهدف الاسرائيلي، من وراء مشروع شارون الجديد في المناطق المحتلة، هو العمل على خلق مُحاور فلسطيني من الأوساط التي تتجاوب مع الحكم العسكري، ومقبول لدى اسرائيل، بدلاً من القيادة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك بواسطة انتهاج سياسة أحتلال ليبرالية، وتخفيف ممارستها القمعية في المناطق المحتلة. ومشروع شارون هذا يذكرنا بمشروع موشي دايان حول «سياسة الاحتلال الليبرالية» كما عرضه بعد انسحابه من حكومة ليكود، كتمهيد لتطبيق الحكم الذاتي، حتى ولو كان من جانب واحد.

وعلى صعيد ردود الفعل، فكان أولها تصريح الوزير يوسف بورغ، وذلك بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن المشروع، مفاده أن ما سمعه حتى الآن يثير لديه انطباعاً جيداً، بالرغم من عدم وضوح المشروع له، لأنه لم يطرح بعد على الحكومة أو اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية (د.ب.أ.، العدد ٢٤١٧، ١٣و١٤/٨/١٩٨١، ص ٤).

واعتبر البعض أن سياسة شارون ما تزال لغزاً، وشبهوها باللعبة التلفازية «هذا سري» حيث يقوم فيها ثلاثة أشخاص بانتحال شخصية معينة، ويتوجب على المشتركين اكتشاف الهوية الحقيقية لهذه الشخصية. وتتساءل هذه الأوساط: «هل سياسة شارون هذه استمرار للسياسة المتشددة تجاه سكان المناطق، والتي بدأ بتطبيقها منذ شهرين، أم هي سياسة جديدة تدعو إلى قيام أسس لعلاقات من الاحترام وتحسين الأجواء»؟. وتذكر هذه المصادر بأن شارون لم يقم بإلغاء أي من القرارات السياسية التي اتخذت سابقاً، «لانه بدون إلغاء هذه القرارات فمن السابق لأوانه مباركة مثل هذه التحولات» (افتتاحية، هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

ويبدو أن موشي دايان غير متفائل من امكانية نجاح هذه السياسة، والتي تحضر لخلق زعامات بديلة، اذ شكك في امكانية نجاحها، وذلك لتجربته السابقة في هذا المضمار. ولم يُخفِ لهفته الشديدة لسماع نتائج هذه المحاولات؛ حيث أعلن: «سأكون في غاية السعادة لو نجح شارون في ذلك» (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨١).

وعلى صعيد ردود الفعل الأخرى، فقد أعلن موشي شارون، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً، بأن الزعامة غير المعروفة حالياً في المناطق، مستعدة للتجاوب مع اتجاه الحكومة الجديد، ولكنها تتخوف من الظهور، وستستمر في تخوفها هذا طوال عدم احساسها بأنها تحظى بتغطية كاملة من الحكم العسكري، وإذا ما أحست بهذه التغطية، فسنشهد تحولاً غاية في الجدية. ويضيف أن العائق الذي يقف في طريق محادثات الحكم الذاتي، مازال هو العائق الفلسطيني، حيث ورد في اتفاقات كامب ديفيد، وجوب التغلب عليه، من خلال الحوار مع الزعامة الفلسطينية التي لم تحددها تلك الاتفاقيات. ويعتقد شارون أن المحاولة الحالية للحكومة